



الأسرة الملكية لن تتساهل مع أخبار تمس من مكانتها

المغرب يحث على احترام خصوصية العائلة الملكية

باريس - حث المغرب وسائل الإعلام وخاصة منها الأجنبية على وقف اختراق الحياة الخاصة للعائلة الملكية واحترام خصوصيتها، نافيا بشدة ما أورثته بعض التقارير خلال الفترة الماضية عن وجود تصدع داخلها.

وكسر العاهل المغربي الملك محمد السادس وزوجته السابقة للا سلمى الصمت الذي رافق سلسلة من الإشاعات بدأت في الانتشار منذ مطلع شهر يوليو الحالي، ببيان صادر عنهما نقله محاميهما.

وقد محامي العائلة الملكية الفرنسي ديون مورتيني المزاعم التي وردت في تقارير إعلامية أجنبية حول وجود خلافات بين الملك محمد السادس وزوجته السابقة، وقال المحامي إن "الشائعات التي تتناقل منذ مستهل شهر يوليو الجاري، غير مقبولة البتة ولا تتساهل بشأنها"، مؤكدا على أنها "لا تمت للحقيقة بصلة جملة وتفصيلا". وصرح المحامي الفرنسي بشكل رسمي وموحد نيابة عن الملك محمد السادس وللا

حكومة طرابلس غير مستعدة لفك ارتباطها بالمتطرفين

طرابلس - تمضي حكومة الوفاق في تحدي المجتمع الدولي، فبعد وضعها لشروط غير واقعية تعرقل عملية وقف إطلاق النار، تلوح الآن برفضها لدعوات دولية بفك ارتباطها بالمجموعات الإرهابية التي تقاوت إلى صفها ضد الجيش بقيادة المشير خليفة حفتر.

وقال أمر المنطقة العسكرية الغربية التابعة للمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق أسامة الجويلي إنهم بحاجة للمطلوب من قبل مجلس الأمن والمدرج على قائمة العقوبات الأميركية صلاح بادي والمجموعة المسلحة التي يقودها ومجموعات أخرى كونهم يقاتلون معهم في طرابلس من أجل نفس القضية.

وقال الجويلي في تصريحات لصحيفة "واشنطن بوست" الأميركية إن حكومة الوفاق لم تجند صلاح بادي في المعركة في إشارة منه إلى أنه انخرط في معركة التصدي للجيش دون تلقي الأوامر من الجهاز العسكري التابع لهم.

وأكد الجويلي أنهم جميعا يقاتلون "ضد حفتر" متهمًا الأخير بتلقي دعم من فرنسا وعدد من الدول الإقليمية التي قال إنها تنتهك حظر تصدير الأسلحة وهي الاتهامات التي تلقي بها حكومة الوفاق، رغم غياب أدلة تؤكد اتهامهم على عكس الدعم التركي للمليشيات والإرهابيين الذي أصبح على الملأ في تحد صارخ لقرار مجلس الأمن بحظر توريد الأسلحة إلى ليبيا.

وقالت تصريحات الجويلي على خلفية البيان المشترك حول الوضع في ليبيا الذي وقعته ست دول هي الإمارات ومصر وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأربعاء

رفض التعديلات على القانون الانتخابي يُبرك الائتلاف الحاكم بتونس

حركة النهضة تدعو الكتل البرلمانية لمعالجة تداعيات قرار السبسي

نواب الشعب (البرلمان) قد صادق عليه في الثامن عشر من يونيو الماضي". وأرجع ذلك إلى أن الرئيس قائد السبسي "يرفض منطق الإقصاء ويرفض أن يُوقع تعديلات جاءت على المقاس لجهات معينة"، مؤكدا في هذا السياق أن الرئيس قائد السبسي "هو الحامي لدستور يناير 2014، والضامن لإجراء انتخابات نزيهة وشفافة".

ورغم إجماع غالبية القوى السياسية على أن تلك التعديلات "إقصائية" وتتناقض مع روح الدستور، فإن قرار الرئيس قائد السبسي برفض التوقيع عليها، أثار زوبعة لدى الأطراف الداعمة لها، وخاصة منها الائتلاف الحاكم الذي يتألف من حزب "تحيا تونس" برئاسة يوسف الشاهد، وحركة النهضة الإسلامية برئاسة راشد الغنوشي، وحركة مشروع تونس برئاسة محسن مرزوق.

ويخشى الشاهد، وكذلك أيضا الغنوشي، من بروز تحالفات جديدة لها امتداد شعبي لمواجهة تحالفهما، خاصة بعد اللقاء الذي جمع بين حافظ قائد السبسي رئيس حركة نداء تونس، ونيدل القروي رئيس حزب "قلب تونس" الذي تستهدفه مباشرة تلك التعديلات. وتزايد الحديث حول إمكانية انضمام جمعية "عيش تونسي" إليهما لتشكيل جبهة انتخابية تكون قادرة على خلق قوة توازن مع التحالف المعلن بين حركة النهضة وحزب "تحيا تونس".

الغنوشي الذي قرر خوض الانتخابات التشريعية، حول بلورة مشهد جديد بعد الانتخابات يُحافظ فيه على سطوة حركته على مفاصل الدولة.

ويخشى الشاهد، وكذلك أيضا الغنوشي، من بروز تحالفات جديدة لها امتداد شعبي لمواجهة تحالفهما، خاصة بعد اللقاء الذي جمع بين حافظ قائد السبسي رئيس حركة نداء تونس، ونيدل القروي رئيس حزب "قلب تونس" الذي تستهدفه مباشرة تلك التعديلات. وتزايد الحديث حول إمكانية انضمام جمعية "عيش تونسي" إليهما لتشكيل جبهة انتخابية تكون قادرة على خلق قوة توازن مع التحالف المعلن بين حركة النهضة وحزب "تحيا تونس".

ينهي قرار الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي برفض التعديلات على القانون الانتخابي رهان حركة النهضة وحليفها يوسف الشاهد بإخلاء المعركة الانتخابية من المتنافسين، بما يسمح باستمرار تحالفهما إلى مرحلة ما بعد الانتخابات.



الباجي قائد السبسي

تونس - عاد الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي ليُمسك من جديد بزمام المبادرة وضبط الإيقاع السياسي في البلاد، بقرار لافت حسم به الجدل المتصاعد حول التعديلات التي أدخلت على القانون الانتخابي في سياق عملية وُصفت بأنها تغيير ل قواعد اللعبة الديمقراطية على مقاس حركة النهضة الإسلامية وحليفها يوسف الشاهد.

ويعد صمت آثار الكثير من الغموض الذي تخللته سلسلة لا تنتهي من التكهات المتضاربة والتحمينات المتناقضة، أكدت الرئاسة التونسية أن الرئيس قائد السبسي قرر رفض تلك التعديلات، وعدم التوقيع عليها لتصبح غير نافذة، وذلك قبل يومين من فتح باب قبول القوائم المترشحة للانتخابات التشريعية المقرر تنظيمها في السادس من أكتوبر القادم.

وأطاح هذا القرار الذي تباينت القراءات السياسية لإبعاده، برهانات رئيس الحكومة يوسف الشاهد، الذي تبنت حكومته تلك التعديلات التي تُوصف بـ"الإقصائية"، ودفع بها إلى البرلمان للمصادقة عليها، كما أربك حسابات رئيس حركة النهضة الإسلامية راشد الغنوشي، الذي دخل في دائرة رياح باتت تعصف به وبحركته.

ويراهن الشاهد وحزبه على أن يساهم تمرير تلك التعديلات في إبعاد بعض المنافسين المُفترضين خلال الانتخابات التشريعية والرئاسية، برزوا بشكل لافت خلال استطلاعات الرأي وعمليات سير الأراء الأخيرة، بينما تتمحور حسابات



وأشار إلى أنه "سيتم اعتماد وتطبيق القانون الانتخابي الساري المفعول المُعتمد في الانتخابات السابقة عند قبول ترشحات القوائم الانتخابية للانتخابات التشريعية المزمع إجراؤها يوم 6 أكتوبر القادم، وبالتالي عدم تطبيق ما تضمنه القانون الانتخابي المُنتج من قبل مجلس نواب الشعب والذي لم يتم ختمه من قبل رئيس الجمهورية".

ويُرجح المراقبون أن يتواصل الجدل حول هذا المُستجد السياسي غير المسبوق، على أكثر من صعيد خلال الأيام القادمة، وسط قراءات تدفع باتجاه حدوث مُتغيرات قد تعصف بالائتلاف الحاكم، ولا تنتهي عند بروز تحالفات جديدة بدأت ملامحها تتشكل لاسيما في هذه الفترة التي دخل فيها السباق نحو الانتخابات الحاسمة.

ولم يصدر أي بيان رسمي عن حزب "تحيا تونس"، غير أن الصحفي بن فرج، القيادي في هذا الحزب، لم يتردد في توجيه انتقادات حادة لقرار الرئيس قائد السبسي، وسط تشكيك مقصود في صحة الرئيس قائد السبسي، وفي دستورية قراره، حيث تساءل في تدوينة له قائلا "هل رفض الرئيس الإقصاء؟ أم أنه في الواقع معزول في قصر قرطاج، عاجز عن الإضواء وفاقدا للسيطرة على قراره؟".

ومن جهته، ذهب محسن مرزوق، في تدوينة له، إلى القول إن الرئيس قائد السبسي بقراره المعلن "خرق الدستور، لأنه ليس من حقه عدم التوقيع على تلك

بيانا توضيحيا لهذا القرار، وأن الرئيس قائد السبسي سيتوجه بكلمة تلفزيونية إلى الشعب التونسي الخميس المقبل، وذلك بمناسبة عيد الجمهورية يكشف فيها الدوافع التي جعلته يرفض تلك التعديلات، إلى جانب التطرق إلى مسائل أخرى، منها الجدل الذي أحاط بوضعه الصحي.

وقبل ذلك، أكد نور الدين بن تيشة، المستشار السياسي للرئيس قائد السبسي في تصريحات لوسائل إعلام محلية، أن "الرئيس لم يُوقع القانون الأساسي المتعلق بإتمام وتنفيذ قانون الانتخابات والاستفتاء والذي كان مجلس



لا للإقصاء

الحكومة التونسية تهدئ المخاوف من استغلال المساجد في الانتخابات

أوضح في بيانه "تشدد على وجوب تحييد الإدارة والمساجد والأمن والتي بها عن التوظيف السياسي".

ومندم الانتخابات الأولى التي أعقبت «الثورة» عام 2011، شكت أحزاب محسوبة على التيار اليساري والليبرالي من توظيف للمساجد من قبل الأحزاب الإسلامية وخاصة حركة النهضة أثناء حملاتها الانتخابية.

إقليمية حوارية بمشاركة أكبر عدد ممكن من الأئمة الخطباء من جميع المحافظات لتحسيسهم بضرورة عدم استعمال المنابر والمساجد للدعاية السياسية.

وكان الاتحاد العام التونسي للشغل قد دعا عقب اجتماع هيئته الإدارية، الجمعة، الحكومة الحالية إلى التوقف عن التعيينات في المناصب المهمة وبأن تكون المساجد محايدة.

أغسطس القادم وذلك قصد ضمان حياد المساجد عن كل التجاذبات السياسية خلال الحملة الانتخابية القادمة.

وأضاف غلوم خلال إشرافه بفضاء معرض صفاقس الدولي على تظاهرة الحج التدريبي، إن سلطة الإشراف سوف تنظم قبل انطلاق موعد الحملة الانتخابية وبالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، 4 ندوات

تونس - تحاول الحكومة التونسية تهدئة المخاوف من استغلال المساجد لأغراض انتخابية، وهي المخاوف التي بدأت تتصاعد مع اقتراب موعد الانتخابات.

وقال وزير الشؤون الدينية التونسية أحمد غلوم، الأحد، إن الوزارة بصدد إعداد دليل مرجعي للفائدة الأئمة الخطباء، سيجدر في آخر شهر